توقعت دخول القطاع في كارثة اقتصادية كبرى وغلق بعض الشركات

الحمود : 15 مليون دينار..خسائر شركات التدريب والاستشارات منذ بداية الجائحة

الشيخة أمل الحمود الصباح

جانب من المؤتمر الصحافي

سارة المنصور

- المنصور: مؤسسة البترول وعدتنا بدعم الشركات الكويتية وتوفير فرص متكافئة بينها لتحقيق العدالة والمنافسة الجيدة
- قرارات خفض ميزانيات الوزارات والهيئات الحكومية في الميزانية الجديدة ستنعكس بصورة كارثية على القطاع
- لا بد من رفع الحظر عن نشاط التدريب بشكل عاجل درءا لتفاقم الأضرار والخسائر وأسوة بالدول المجاورة
- الخلف: يتوجب سرعة تفعيل برامج التحفيز المالي وتعديل التشريعات لحماية القطاع الخاص الكويتي
- قطاع التدريب والاستشارات لا يقل أهمية عن أي قطاع اقتصادي نظراً لدوره الكبير في تعزيز قدرات الكوادر البشرية
- عدم تفاعل نواب مجلس الأمة مع المشكلات الاقتصادية الحالية يعكس صورة سلبية لمستقبل الاقتصاد الوطني
- الهاجري : شركات التدريب الكويتية تمر بظروف قهرية تهددها بالإفلاس وحمايتها ضرورة قصوى

كشفت رئيس اتحاد شركات التدريب والاستشارات الكويتية ،الشيخة أمل الحمود الصباح عن تراكم حجم الخسائر التي تكبدتها شركات القطاع نتيجة لتعطل نشاطها بسبب اجراءات جائحة كورونا ،لقرابة نصف عام متوقعة أن شركات التدريب والإستشارات تعرضت لخسائر فادحة بسبب توقف التدريب بشكل تام سواء على المستوى الحكومي والنفطي أو القطاع الخاص بناء على تعليمات الدولة في إيقاف كل أشكال التدريب حسب تعميم ديوان الخدمة المدنية.

وتوقعت الحمود أن تصل الخسائر المبدئية للقطاع إلى نحو 15 مليون دينار، والتي من شأنها أن تؤثر بشكل سلبي إذا استمرت اجراءات توقف وتعطل نشاط هذا القطاع الحيوي، مشيرة خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد أمس أن شركات التدريب والاستشارات تمثل العمود الفقري لتحسين الأداء وتنمية المهارات والقدرات في القطاعين الأهلي والحكومي ورفع كفاءة العمل لافتة إلى أن اتحاد شركات التدريب والاستشارات يضم تحت مظلته 450 شركة محلية جميعها أصبح مهدد بالانهيار في ضوء ما اتخذ من اجراءات نتج عنها توقف القطاع

وقالت الحمود أن « التدريب» أحد القطاعات المهمة التي بُني على مدى عشرات السنين الماضية وهو يشكل أحد اهم أعمدة بناء الأنسان الكويتي والتي وضعت الدولة ومن خلال وزاراتها مؤسساتها المختلفة وقطاعات الدولة النفطية والمصرفية والخاصة، لذا أصبح القطاع رهن القرارات الإيجابية وليس العكس مؤكدة أن الكثير من خطط التدريب المحلي والخارجي تنفذ ضمن خطط سنوية لزيادة كفاءة موظفي الدولة في شتى التخصصات بالتعاون مع شركات التدريب المتخصصة العلمية و الإدارية والماليه والنفطية وغيرها وعليه وجب حماية هذا القطاع من الإفلاس.

وذكرت أن اتحاد شركات ومعاهد التدريب والاستشارات الكويتية ومؤسسة البترول الكويتية يعملان جنباً إلى جنب في تحقيق المصلحة العامة والمحافظة على المال العام وتلافي المخالفات والسلبيات وذلك لتحقيق استراتيجية مؤسسة البترول الكويتية 2040 لذلك وجهنا لهم رسالة بعدم جدوى برامج التدريب الاونلاين نتيجة لانخفاض العائد التدريبي لها وضعف قياس معايير الجودة التي يحتاجها هذا القطاع الحيوي في تدريب موظفينه بشكل مهني وفني محترف ودقيق يتطلب قيام ورش عمل وتمارين عملية مكثفة ومشاريع تدريب مهنية لتلبية احتياجات موظفي قطاع النفط من التدريب والتطوير والتنمية الحقيقية لمهاراتهم.

ومن جانبها افادت عضو مجلس الإدارة ومؤسس الإتحاد والمتحدث الرسمي سارة المنصور أن شركات التدريب والاستشارات ستتعرض للإنهيار وقد تدخل في مرحلة الإفلاس بسبب القرارات التي ستتخذ لخفض ميزانيات الوزارات والهيئات الحكومية في الميزانية الجديدة مما سينعكس بصورة كارثية علي هذا الشركات التي تعتمد في نشاطها علي التعاقدات الحكومية والنفطية داعية إلي ضرورة اعادة النظر في تلك القرارات التي من المؤكد وأن تحكم علي مستقبل شركات التدريب بالدمار المحقق فيما ستنعكس آثار توقف التدريب علي تدني المهارات والاداء في مؤسسات الدولة وقطاع الشركات النفطية، حيث لا يمكن الاستغناء عن التدريب الميداني والفني بطريق المحاكاة والتفاعل وبعكس التدريب الإلكتروني الذي لا يحقق الجدوي الفعلية وانخفاض معدل العائد التدريبي له.

وقالت المنصور « الاتحاد طالب مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة بضرورة اعطاء الأولوية والأفضلية للشركات الكويتية المؤهلة من قبل القطاع النفطي في مجال التدريب ووقف عملية استيلاء الشركات الأجنبية على ميزانية التدريب في القطاع النفطي مبينة أن الشركات الأجنبية استحوذت على غالب ميزانية التدريب بالقطاع النفطي في حين أن الطبيعي يتطلب عدم تجاوزها حدود 5% وتنحصر علي البرامج الفنية المتخصصة المطلوب لها شهادات معتمدة من قبل منظمات دولية وعدم توافرها لدى الشركات الكويتية وذلك انسجاما مع استراتيجية مؤسسة البترول الكويتية في دعم الشركات الكويتية ومع خطة التنمية للدولة في اشراك القطاع الخاص مع القطاع الحكومي لتحقيق الاهداف المرجوة في التنمية الاقتصادية الوطنية.

وألمحت إلى أن أي تراخي أو إهمال في عملية انقاذ الدولة من براثن هذا التدهور في القطاع التجاري والاقتصادي والصناعي للدولة وعدم معالجته بشكل سريع وعاجل ستترتب عليه آثاراً كارثية على المستقبل الاقتصادي للدولة، لذلك فإننا نناشد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بتوفير الدعم الحكومي لقطاعنا وتشكيل فرق متخصصه يشارك فيها ممثلين عن القطاعات الاقتصادية المختلفة والإتحادات التي تمثل القطاعات المختلفة الهندسية والصناعية والقانونية والاستشارية والتدريبية وغيرها لوضع تصوراتهم واقتراحاتهم من أجل معالجة كل الآثار الاقتصادية والمالية التي خلفتها قرارات الدولة نتيجة لهذا الوباء منذ بداية الأزمة لحماية قطاع التدريب والاستشارات من الانهيار.

ودعت المنصور بضرورة رفع الحظر عن نشاط التدريب بشكل عاجل درءا لتفاقم الاضرار والخسائر واسوة ايضا بالدول المجاورة في عودة الحياة الطبيعية لكافة الأنشطة والقطاعات، هذا حيث أننا سنقوم باتخاذ كافة الاحتياطات والاجراءات الصحية اللازمة منعا لانتشار الوباء والحفاظ على صحة العاملين والمتدربين. مناشدة في الوقت ذاته شركات القطاع النفطي للتعاون مع الشركات المحلية المتخصصة في التدريب والاستشارات لدعمها وعدم تدهورها وبحث الأليات التي تخدم الشركات الوطنية دون غيرها والإيفاء بالوعود التي تمت مع الإتحاد لمساندة الشركات الكويتية كما دعت القطاع الحكومي بضرورة رفع ميزانية التدريب وليس خفضها وذلك لتأهيل الكوادر الوطنية بالمهارات اللازمة لمواجهة التحديات العالمية وبمستوى عال من الجودة والحداثة المطلوبة.

ومن جانبه أوضح نائب رئيس الاتحاد د. سلطان الخلف أن القرارات الحكومية يجب أن تراعي ما سيترتب عليها من أعباء تتحملها الشركات الأهلية والقطاع الخاص الكويتي مبيناً أن قطاع التدريب والاستشارات لا يقل أهمية عن أي قطاع اقتصادي نظراً لدوره الكبير في تعزيز قدرات الكوادر البشرية ورفع معدلات النمو للشركات والمؤسسات بنوعيها الأهلية والحكومية مطالبا بضرورة تحفيز ودعم القطاع الخاص بالسيولة أسوة بما قدمته الدول الأخري لحماية شركاتها من التدهور.

ونوه إلي أن التعديلات التي جرت علي قانون الايجارات كان مخيب للأمال ولم يقدم اية حلول لأصحاب الشركات انما ينعكس بالضرر على ملاك الشركات بمختلف القطاعات لذا ننادي بعدم تشريع هذا القانون الخاص بتعديل قانون الايجار لعدم جدواه. كما بين أن برنامج التحفيز المالي توقف وهناك لجنتين بالبرلمان لمعالجة الاوضاع الاقتصادية لم يكن لها أي دور في وضع الحلول الى هذا اليوم مما يفاقم حجم الاضرار والخسائر على كل القطاعات الاهلية بما فيها شركات التدريب والاستشارات الكويتية.

وقال الخلف بأن عدم تفاعل نواب مجلس الأمة مع المشكلات الاقتصادية وتدهور الشركات بما فيها المتوسطة والصغيرة وعلي الاوضاع الاقتصادية إنما يعكس تخلي النواب بالاهتمام المستقبلي للاقتصاد الوطني وما يفتقر إليه من معالجات.

وبدوره أشار أمين سر الاتحاد عادل الهاجري إلي أن القطاع الخاص الكويتي يواجه ظروف قهرية وكوارث مالية محققة تتطلب ضررو سرعة اهتمام الحكومة بها ومعالجتها بالشكل الكبير اولها ضرورة رفع الحظر عن شركات التدريب والاستشارات وعودتها الى نشاطها بما يمكنها من تجاوز التحديات.

واضاف هناك متغيرات شهدتها العديد من الشركات نتيجة لائحة كورونا تدفع إلى ضرورة تجاوب القرارات والقوانيين بدعم القطاع الخاص للمساهمة في رفع الموارد المالية للدولة وضخ ميزانيات التدريب لما له من دور هام في تنمية دور القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها قطاع التدريب كونه يمثل عصب التنمية الحقيقية. ونطالب أعضاء مجلس الأمة بضرورة القيام بدورهم التشريعي والاخذ على عاتقهم حماية أركان الدولة الاقتصادية بشتريع حزمة من القوانين التي تواجه آثار هذه الكارثة والعمل على توفير سبل الدعم لقطاعنا، خاصة لما وقع عليه من خسائر ضخمة واضرار خطيرة لايمكن التعافي منها ان لم تتخذ على وجه السرعة والأهمية.

من ضمنها خدمات تطرح لأول مرة على مستوى الكويت

«بوبيان كابيتال» تطرح حلولاً متميزة للاستثمار بالصكوك الإسلامية

أعلنت شركة بوبيان كابيتال للاستثمار (الذراع الاستثماري لبنك بوبيان) عن إطلاق مجموعة جديدة من المنتجات والخدمات الاستثمارية المتنوعة وذلك في إطار سعيها الدائم لمواكبة التطورات وتقديم حلول مختلفة تهم عملاء بوبيان وتمكنهم من الحصول على تجربة شاملة ومتكاملة للاستثمار.

وقالت مدير تنفيذي أول في إدارة الأصول و التداول بشركة بوبيان كابيتال بدرية الحميضي « اطلقنا مؤخراً مجموعة من الحلول الاستثمارية الخاصة بالصكوك الإسلامية والتي تخدم الكثير من المستثمرين بدخول اسواق الصكوك لتنويع استثماراتهم».

وأوضحت الحميضي ان هذه الحلول تأتي في إطار خطط التوسع والتطور والتنوع في خدمات الشركة والتي تسعى من خلالها إلى تلبية مختلف متطلبات العملاء واحتياجاتهم الاستثمارية، ومن أبرز هذه الحلول الاستثمارية صندوق الصكوك الإسلامية العالمي و خدمة تداول الصكوك عبر حسابات التداول.

بدرية الحميضي

سليمان العنزي

من جانبه أعلن مساعد مدير اول إدارة الأصول والتداول علي آتش «ان الصندوق يهدف إلى تحقيق إيرادات إيجابية على المدى الطويل بمستوى مخاطر متوازن وذلك عن طريق الاستثمار في محفظة متنوعة من الصكوك ذات تصنيف ائتماني عالي و بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية» .

وأوضح «ان استيراتيجية الصندوق تقوم على أساس الاستثمار في الصكوك المحلية والخليجية والصكوك العالمية المقومة بالدولار الأمريكي أو أي عملة أخري حسبما يراه مدير الصندوق مناسبا».

من جانب آخر أعلن محلل أول إدارة الأصول والتداول سليمان العنزي عن إطلاق خدمة إمكانية شراء الصكوك المحلية والإقليمية والعالمية عبر حساب التداول وهي خدمة تعد الأولى من نوعها على مستوى الكويت لتنضم بذلك إلى قائمة خدمات التداول المتميزة بأحدث التقنيات المبتكرة التي اطلقتها الشركة مؤخراً بالسوق الكويتي.

وأكد العنزي «الآن اصبح بإمكان عميل بوبيان للتداول ان يتداول مختلف الصكوك المتوفرة في سوق أداوت الدخل الثابت المحلي والإقليمي والعالمي بكل سلاسة وسهولة من خلال التواصل مع غرفة التداول وذلك في اطار اهتمامنا الدائم بالبحث عن حلول رقمية تخدم تطلعات عملائنا.»يذكر ان شركة بوبيان كابيتال للاستثمار تعد من الشركات الرائدة بالكويت التي تمكن عملائها من فرصة تداول الاسهم المطابقة لاحكام الشريعة الاسلامية في الاسواق المحلية والاقليمية والعالمية عبر الانترنت من خلال موقع Boubyan Brokerage للتداول الالكتروني او من خلال تطبيق بوبيان للتداول عبر الموبايل.

الإدارة التنفيذية لـ «الوطني» تزور الفرع الجديد للبنك في مبنى البورصة

زار وفد من الإدارة التنفيذية لبنك الكويت الوطني بقيادة الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر والرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني- الكويت صلاح الفليج ومدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية محمد العثمان يرافقهم الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت محمد سعود العصيمي فرع البنك الجديد في مبنى البورصة، والذي انضم مؤخراً إلى شبكة فروع الوطني التي تعد الأكبر والأكثر انتشاراً على مستوى الكويت.

وتعقيباً على هذه الزيارة قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر:» نحن سعداء بافتتاح أحدث فروعنا في مبني بورصة الكويت الأمر الذي يعكس ثقة البنك بالآفاق الواعدة التي تنتظر البورصة خاصة بعد ترقيتها إلى سوق ناشئ والذي يعد علامة بارزة وثمرة اصلاحات تنظيمية وإدارية تم تطبيقها خلال السنوات الأخيرة وهو ما يساهم في تعزيز مكانة الكويت الاقتصادية على الصعيد العالمي.

وأشار الصقر أن الوطني يسعى إلى حصول عملائه على أقصى استفادة ممكنة من خلال استراتيجيته التي تهدف إلى التكامل بين شبكة الفروع المنتشرة في كافة أنحاء الكويت وبين الخدمات الرقمية المتطورة التي يقدمها البنك وذلك ضمن مسار التحول الرقمي الأمر الذي يفسح المجال أمام توفير مجموعة أوسع من الخدمات والمنتجات للعملاء.

وأكد الصقر على أن بنك الكويت الوطني يواصل الحفاظ على حصة ومكانة مهيمنة تمتد لكافة قطاعات الأعمال المصرفية الأساسية في السوق المحلي وهو ما تعكسه الثقة الكبيرة التي يوليها عملائنا لكل ما نقدمه لهم من خدمات ومنتجات.

من جانبه علق الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت محمد سعود العصيمي على مناسبة الافتتاح قائلاً: «يسعدني أن أشارك الإدارة التنفيذية لبنك الكويت الوطني افتتاح فرع البنك في مبنى بورصة الكويت، ونثمن الدور الفاعل لبنك الكويت الوطني في نهضه الاقتصاد الكويتي وسوق المال، متمنيا للقطاع المصرفي الكويتي عموماً، ولبنك الكويت الوطني خصوصا المزيد من التقدم والازدهار.»

هذا ويلتزم بنك الكويت الوطني بتطبيق إرشادات السلامة من قياس درجة حرارة العملاء قبل الدخول إلى الفروع وارتداء الكمامات والقفازات الطبية، إضافة إلى تطبيق كافة قواعد التباعد الاجتماعي، حرصاً منه على سلامة العملاء والموظفين.

الجدير بالذكر أن بنك الكويت الوطني يواصل تعزيز موقعه الريادي في السوق المصرفية من خلال شبكته المصرفية المحلية الأكبر على مستوى الكويت، حيث يمتد انتشار مجموعة بنك الكويت الوطني من خلال 68 فرعاً على مستوى الكويت منها فروع مخصصة لتقديم هذه الخدمات لتلبية احتياجات العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى شبكة واسعة تتخطى 14،000 من أجهزة نقاط البيع منهم أكثر من 12،300 جهاز بتقنية الدفع قريب المدى، وهو الأكبر على مستوى الكويت. كما يتميز بنك الكويت الوطني بأكبر شبكة من أجهزة السحب الآلي المملوكة للبنك على مستوى الكويت، بأكثر من 330 من أجهزة السحب الآلي من ضمنها أكثر من 100 من أجهزة الإيداع النقدي.